

الخطوة المنهاجية الأولى

تمثل استدعاء أمرين

استراتيجيين متراكمين

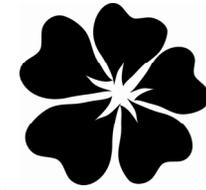
أولهما **فقه الواقع**: أي تحديد طبيعة اللقطة الراهنة (عبر عام منصرم) من مشهد يتشكل، أي فقه حالة ونمط ما يسمى "الصعود الإسلامي" وتجلياته الراهنة، وما يمثله من جديد؛ مقارنةً بمشاهد سابقة قريبة طرحت فيها أيضًا مقولات عن "الصعود الإسلامي" (على الأقل خلال القرن الماضي (قرن من المقاومة الحضارية الشاملة سبقتة).

ثاني الأمرين: **فقه التاريخ**: أي تسكين هذه المشاهد عبر هذا القرن في سياق تاريخي ممتد تعاقبت عليه مراحل من تطور "الأمة الإسلامية أو العالم الإسلامي أو الدول الإسلامية"، اتسمت كل مرحلة فيها بدرجة من "شهود" "الأمة" أو "المشهودية" عليها عبر تطور تاريخها متفاعلاً مع تواريخ الأمم الأخرى في سياقات عالمية متغيرة.

1- الأمر الأول: عن ملامح فقه واقع اللحظة التاريخية الراهنة للصعود الإسلامي مع الثورات:

أ- فلقد اقترن هذا الصعود بثورات شعبية، أكدت للنظم المستبدة وقوى الهيمنة العالمية المتحالفة معها أن الشعوب لم تمت.

تعكس منهاجية حضارية. ولعل ما يفرض هذه المنهاجية، ليس مجرد الصعود الإسلامي مع الثورات، ولكن تفرضها أيضًا طبيعة الثورة المصرية كنموذج حضاري للثورات (تعارفي، تسامحي، تكاملي، توافقي، عمراني، إيماني، سلمي) لم يكن الإسلاميون إلا أحد روافدها إلى جانب الروافد الوطنية الأخرى. وهذا النموذج وإن لم يتيسر لثورات أخرى إلا أنه يظل نموذجًا هادياً، مطلوب تدعيمه ونشره لعله يؤسس لتغيير حضاري وأن كان بقيادة إسلاميين هذه المرة. ولكن ينبغي الانتباه إلى أن تحقيق هذا يتوقف على "شروط" من أهمها "مرجعية إسهام الإسلاميين في تحقيق أهداف الثورات الشعبية".



ولكن حظ تلك الثورات تفاوت من حيث سرعة إسقاط المستبد وأعدائه، وما إذا كان بطريقة سلمية أو دموية (ويرجع ذلك لأسباب عدة داخلية وخارجية). ولذا؛ تظل كافة الثورات تواجه مواقف وطنية وإقليمية شديدة التوتر، وفي ظل ترصد وترقب وتدخّل خارجي. حيث إنه برغم ما فاجأت الثورتان المصرية والتونسية هذا الخارج، إلا أنه سرعان ما تأهب واستعد لهما ولما اندلع بعدهما من ثورات.

ويجمع بين جميع هذه الثورات، أنها انفجرت في إطار أزمة شاملة ثلاثية الأبعاد: أزمة النظام العالمي السائد الهيكلية والقيمية في شقها السياسي وشقها الاقتصادي، أزمة النظم والهيكل العربية المتبسة والشائخة والفاسدة والتي تراكمت عواقبها عبر ما يزيد عن نصف القرن من عمر "الاستقلال السياسي" للدول القطرية العربية، أزمة هوية الشعوب والمجتمعات بعد تأرجح ممتد عبر قرن بين أيديولوجيات مستوردة مفروضة من أعلى، تقاذفت انتفاءات النخب وشكلت جدالاتها الفوقية، دون قدرة على تحقيق اختراق لتحديث هذه المجتمعات وفق نموذج وطني حضاري. إلا أن تلك الأزمة الثلاثية بقدر ما ضغطت لانفجار الثورات، بقدر ما ستظل تمثل قوى مضادة ضاغطة على مستقبلها يتحالف فيها الداخلي والخارجي بقوة ضد الشعوب، والأهم ضد المشروع الإسلامي،

باعتباره كان دائماً -وكما اتضح عبر القرنين الماضيين- مشروعاً حضارياً مقاوماً لعملية الاحتلال وللاستعمار.

ب- يتسم ذلك "الصعود الإسلامي" بتعددية القوى والحركات الإسلامية، وخاصةً مع الصعود السياسي للسلفية التي تحولت روافد منها لقبول اللعبة السياسية، بعد أن لفظتها كلياً من قبل، أو ارتبطت برافدها الجهادي العسكري. ومن ثم، فإن المشاركة في الثورات سلمياً أو عسكرياً، والمشاركة في السلطة، برلمانياً أو تنفيذياً أو رئاسياً، تطرح على الساحة تنوع الروافد الحركية من مرجعية واحدة. ولا يمثل هذا التعدد في معظم الحالات تنوع الثراء والتكامل وتوزيع الأدوار بقدر ما يهدد بتنوع التضاد، والذي يمثل أرضية خصبة لقوى الثورة المضادة والقوى المضادة للمشروع الإسلامي ذاته.

ج- الجانب الفكري والجانب التنظيمي لهذه القوى يواجه تحديات ثورية نظراً لارتباط الصعود هذه المرة بثورة شعبية، وبالوصول التدريجي إلى السلطة. وهو الأمر الذي يفرض مراجعات نظرية وفكرية وحركية على كافة القوى والحركات. فلقد سبق هذا النمط من الصعود في بداية الألفية الثالثة أنماط أخرى من الصعود عبر تاريخ المقاومة الحضارية الممتدة على أكثر من مستوى وبأكثر من أداة فكرية وحركية (مقاومة الاحتلال، مقاومة التغريب، مقاومة

العلمانية، مقاومة التجزئة، مقاومة الاستبداد والظلم...). ولقد قام الإسلاميون عبر هذه المقاومة الممتدة، وبروافدهم المتنوعة (الصوفية، السلفية، الإخوانية...) بأدوار متعددة (سياسية، مجتمعية، دعوية...) حفاظًا على "الإسلامية" في المجتمع والدولة، وجميعها وإن كانت تصب في الصحو الإسلامية أو التجديد والإصلاح والإحياء الإسلامي الحديث والمعاصر سعيًا نحو النهوض الحضاري من جديد، إلا أنها كانت في معظمها أدوارًا إما محظورة قانونًا أو محاصرة أو مقيدة أو مراقبة أو موظفة، تعاني من مقاومة فورية داخلية وخارجية، وتواجه فيها اتهامات وشكوك عديدة، في نفس الوقت الذي تلقى فيه رواجًا وتأييدًا من قواعد شعبية ممتدة.

استعادت الثورات، وخاصةً في الدول التي أزاحت رؤوس النظام (مصر وتونس) الشرعية القانونية للقوى الإسلامية. وقد كانت الانتخابات الساحة التي كشفت عن الأوزان الحقيقية للقوى الإسلامية لدى الشعوب، تلك الأوزان التي طالما تم تزيفها بقرارات وسياسات سلطوية عليا مدعومة بحروب فكرية وثقافية قادتها النخب العلمانية. بعبارة أخرى، من أهم ملامح فقه هذا الواقع أن "الثورات الشعبية" قد ردت الاعتبار لوزن الرافد الإسلامي في المشروعات الوطنية لمقاومة الاستبداد والظلم

الداخلي والخارجي، كما ردت إليه الاعتبار المفقود قهراً سواء بالخطر القانوني والحرمان من الشرعية أو بالحصار السياسي والمعنوي من جانب النظم المستبدة - ولكن هذه المرة بالإرادة الشعبية.

د- مفهوم الثورة ونموذجها في التقاليد والخبرات الإسلامية لا يتطابق مع نظائرها في خبرات وتقاليد أخرى حضارية. ومن ثم، فإن سلوك، ما بعد إزاحة رؤوس النظم الفاسدة ورموزها بثورات شعبية سلمية (حالة مصر وتونس بصفة خاصة) يفتح المجال أمام التنازع بين مفهوم الإصلاح الشامل ولكن مع التدريجية في التغيير المجتمعي والسياسي وما بين مفهوم التغيير السريع والجزري. ومما لا شك فيه، أن الاختلاف بين مفاهيم الثورة من منظورات وخبرات مقارنة، من أهم أسباب حالة الاضطراب والفوضى الفكرية والسياسية التي اتسمت بها المراحل الانتقالية حتى الآن.

2- الأمر الثاني: يتصل بتسكين بداية ما يُسمى "الحقبة الإسلامية" بعد الثورات الشعبية في مسار تاريخ تطور وضع الأمة الإسلامية والأمة العربية في النظام الدولي، باعتبار الثورات الشعبية وما سيلبها مشهد تاريخي من مشاهد مقاومة هذه الأمة من أجل النهوض، منذ أن بدأ انحدارها قبل عدة قرون. فإن مشهد هذه الثورات في بداية الألفية الثالثة، لا يبدأ من فراغ أو نقطة صفر

ولكن له سياق تاريخي ممتد، في قلبه "الصراع" أو "التدافع" بين مشروعات حضاريين في المنطقة، أحدهما وافد، والآخر يحاول منذ ثلاثة قرون النهوض من جديد، وبوسائل مقاومة متعددة، واجهت جميعها تزايد وطأة الاختراق والتدخل الخارجي سواء في داخل الدول والمجتمعات العربية الإسلامية أو في العلاقات فيما بينها وفي علاقتها الخارجية، وتقدم خبرة ما بعد نهاية الحرب الباردة وما بعد أحداث 11 سبتمبر النماذج على ذلك.

وهذا المفصل أو المشهد الراهن الذي تدشنه ثورات شعبية حدث بعد أن راهنت السياسات الغربية، على مشروعات الإصلاح والتحول الديمقراطي في إطار من التبعية للنموذج الحضاري الغربي، (سياسياً واقتصادياً واجتماعياً). وهو نموذج غير عادل سياسياً أو اقتصادياً أو إنسانياً. وفي حين راهنت أدبيات سياسية ونظرية غربية على انتهاء عصر الثورات، فإذا بالثورات تعود من جديد، وفي قلب المنطقة العربية التي ظلت تستعصي على إعادة التشكيل وفق مشروعات وافدة، لأكثر من ثلاثة قرون. وهي موجة من الثورات، سبقتها موجات أخرى في العالم العربي والإسلامي (ثورات مقاومة الاستعمار والتحرير والاستقلال) وفي أرجاء أخرى من العالم، وتبين خبراتها جميعاً كيف تعرضت لاختراقات خارجية، لإجهاض أو احتواء أو تقييد أو توظيف،

والأهم أنها لم تحقق استقلالاً وطنياً أو حرية سياسية أو عدالة مجتمعية أو تماسك ثقافي حقيقيين بما يدفع بالنهوض الحضاري سواء بمشروعات قومية أو ليبرالية أو يسارية.

ومن ثم، وإذا كان انفجار الثورات العربية ضد كل التوقعات عن أفول نجم الثورات الشعبية في المنطقة العربية، وإذا كان اندلاعها تأكيداً أيضاً على فشل مناهج الإصلاح التدريجية لنظم كانت حليفة لمن يدعي الدعوة لإصلاحها، فإن استمرار هذه الثورات في ظل صعود الإسلاميين على ساحتها إنما لا بد وان يجدد السؤال: ما فرص ما يسمى "الحقبة الإسلامية؟" وكيف سيحدد الإسلاميون من منطلق مرجعية إسلامية، ومن واقع خبرات إسلامية رؤية حضارية إسلامية تحقق الإصلاح والتجدد والنهوض؟ وكيف يواجهون الكوابح والعراقيل المتوقعة من قوى الثورة المضادة داخلياً وخارجياً؟

إن التوقف عالياً عند الأمرين الاستراتيجيين السابقين من شأنه المساهمة في معادلة التحيزات المعرفية والفكرية والسياسية التي تنضح بها الأسئلة والتحليلات من منظورات حدائيه علمانية حول مستقبل الصعود الإسلامي (السياسي)؛ ذلك لأنها تطرحه كما لو كان (هذا الفصيل) دخيلاً أو استثناءً، أو وافداً أو مجهولاً غير متوقع ردود فعله ويصعب تصور سياساته، كما تدركه كإضافة